

Digital Proof الإثبات الرقمي

مدرس المادة
د. أشرف الراعي

LAW637

الماجستير في القانون الرقمي

Lecture 9



Digital Proof

Lecture 9

LAW637
Master of Digital law

Prepared by
Dr. Ashraf Alrai



بداية، اسمحوا لي أن أشير إلى المواضيع التي ناقشناها في المحاضرة السابقة، وهي كما يلي:

- ضمانات استخدام الأدلة الرقمية
- الحماية الإجرائية (البطلان)
- الحماية العقابية
- الحماية التأديبية
- التعويض عن الضرر في حال استخدام الأدلة الرقمية "غير القانونية"



مشروعية الوسائل الرقمية في الإثبات



تعد الوسائل الرقمية بمثابة أدوات فنية تستخدم في أنظمة المعلومات التقنية، وبما أن أغلب الجرائم التي تقع بواسطة الأنظمة التقنية والإنترنت والذكاء الاصطناعي تكون صعبة الإثبات، فإنها تحتاج إلى تدخل تقني بواسطة مجموعة من الوسائل، والتي تتم من خلالها تتبع آثار الجريمة.



الفصل
09

أولاً: ملاحقة أثر الجريمة؛ في الحواسيب تحديدًا لا يوجد جريمة لا يمكن لها أن تترك أثرًا، خصوصًا وأن الجاني الذي يقوم بعملية الاختراق يتعامل مع أجهزة تقنية وإلكترونية، الأمر الذي يمكن أن يشير إلى عملية الاختراق التي تمت ومن قام بها؛ ذلك أن التركيز على اقتفاء الأثر في جرائم الحاسوب والإنترنت أكثر من التركيز على الشهود، حيث أن أخطر ما يخشاه المجرم الإلكتروني ليس نقص الأدلة بل أن يكتشف ارتكابه للجريمة.



ومن ثم فإن أول إجراء تقوم به الضابطة العدلية في عملية التدري والاستدلال تتمثل في ملاحقة أثر الجريمة من أجل الوصول إلى الدلائل، وهذا يتطلب معرفة وخبرة كبيرة في المجال التقني. وأصبحت العديد من الدول العربية تتجه إلى وجود ضابطة عدلية متخصصة في قضايا الجرائم الإلكترونية، وهو أمر مطبق في كل من دولة الإمارات، ومصر، وقطر، والبحرين، وغيرها من الدول.



الفصل
09

ثانياً: تحليل النتائج رقمياً؛ إن من أبرز الإجراءات التي يقوم بها رجال الضابطة العدلية هي عملية تحليل البيانات والمعلومات والنتائج التي تؤدي إلى الوصول للمعلومة، وهذا يتطلب خبراء مختصين في هذا المجال، وذلك بما يؤدي إلى الوصول إلى النتائج، وحصر الحقائق، وتحديد الاحتمالات، والفرضيات، والدوافع، من خلال مجموعّة من البرامج المصممة خصيصاً لهذا المجال.



ثالثاً: جمع أو نقل أو استبدال البيانات التي تؤدي إلى نتيجة محددة ومعلومات مهمة؛ كأن يؤدي تجميعها مع بعضها البعض إلى الوصول إلى معلومات محددة حول الجريمة التي ارتكبت، وآلياتها، وكافة الأمور التحقيقية المتعلقة بالاستدلال والتحري فيها.



الفصل
09

ويمكن أن يتم جمع هذه البيانات والمعلومات على أقراص ممغنطة أو على أنظمة تقنية محددة، كما يمكن نسخ هذه البيانات، أو نقلها، أو استبدالها، أو استعادتها من أجل الوصول إلى بيانات محددة.



المراقبة الإلكترونية



الفصل
09

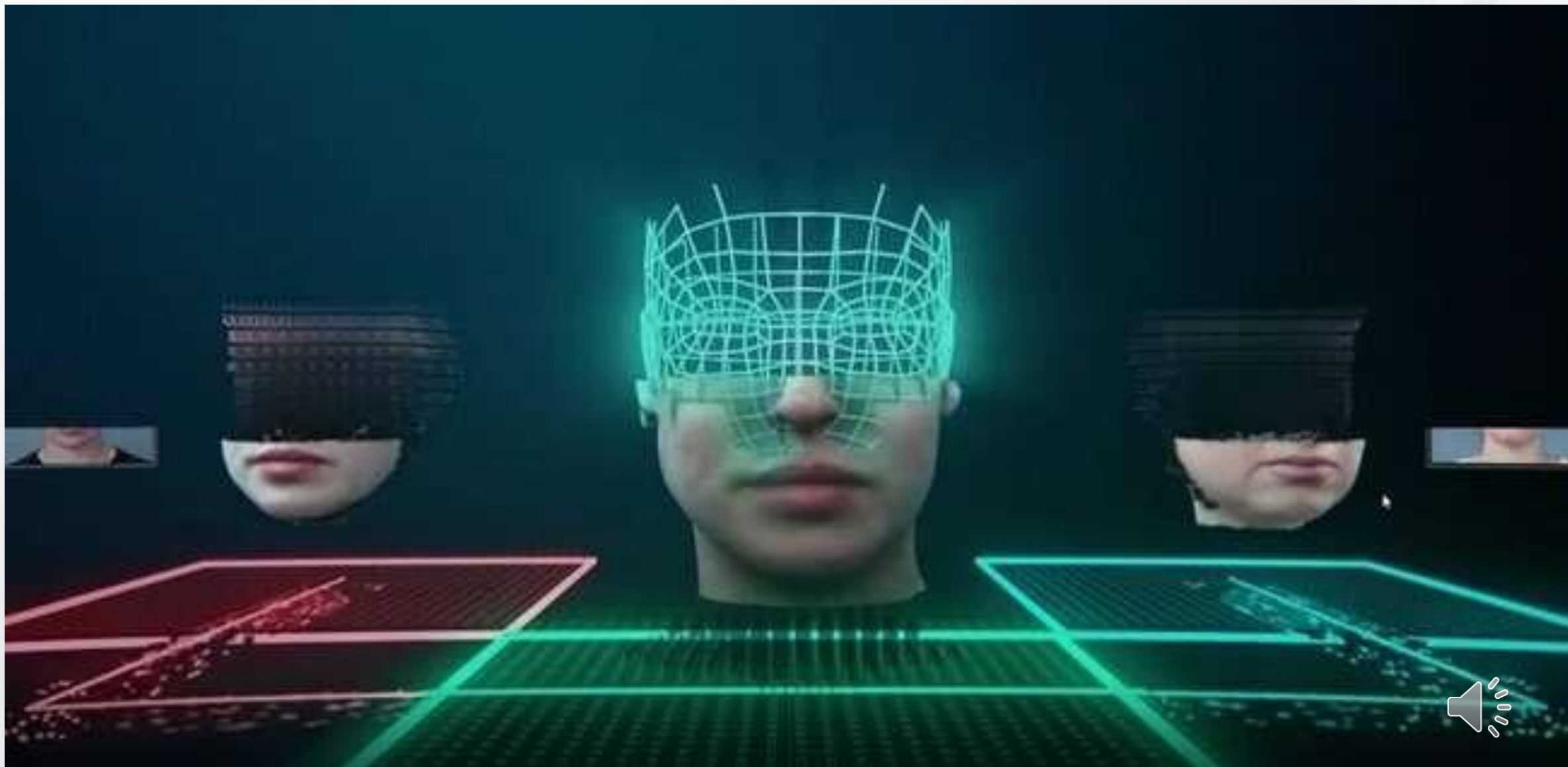
يعد نظام المراقبة الإلكترونية بديلاً فعالاً ومستحدثاً لطرق العقاب التقليدية، وقد نشأت فكرته لدى الباحثين للقضاء على بعض المشكلات الناجمة عن تنفيذ العقوبات بطرقها التقليدية.



الفصل
09

وتقوم فكرة المراقبة الإلكترونية على أنه من يتم وضعه تحت المراقبة الإلكترونية يكون هناك تواصل عن طريق الذبذبات الإلكترونية بينه وبين النيابة العامة عبر السوار الإلكتروني الذي إلزم بارتدائه، مما يسهل الوصول إليه في أي وقت في حال تخلفه عن الحضور لأحدى الجلسات.





الفصل
09

خصائص نظام المراقبة الإلكتروني



الفصل
09

أولاً: نظام المراقبة الإلكترونية نظام جديد ومستحدث؛ حيث يعتبر نظام المراقبة الإلكترونية أحد النظم الجديدة والمستحدثة، حيث تمت مراعاة ما توصل إليه العلم الحديث، وسبل إدخال هذه التقنيات الحديثة إلى أساليب العقاب واستبدال تلك الأساليب التقليدية. إذ لا بد من أن التقنيات الحديثة تعالج بعض الإشكاليات التي كانت قائمة في السابق.



الفصل
09

ثانياً: يحقق نظام المراقبة الإلكترونية التوازن بين ما تقتضيه مصلحة الفرد في المجتمع والمصلحة العامة؛ حيث إن تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية كبديل عن الحبس الاحتياطي له دور فعال في تحقيق التوازن بين الحقوق والحريات الشخصية للأفراد وبين مصلحة الدولة والمجتمع، وهذا القدر من التوازن بين هاتين المصلحتين لا يمكن تحقيقها في ظل تطبيق الحبس الاحتياطي في صورته التقليدية.



الفصل
09

ثالثاً: يؤدي نظام المراقبة الإلكترونية إلى توفير النفقات العامة للدولة وترشيدها؛ فنظام المراقبة الإلكترونية يؤدي حتماً إلى توفير النفقات التي يطلبها تطبيق الحبس الاحتياطي في صورته التقليدية، حيث لا يتطلب النظام الجديد نفقات رعاية المحبوسين وإطعامهم وليس هناك داعي لعدد من الدراسات الذين كان وجودهم ضرورة لحراسة المحبوسين احتياطياً وإطعامهم وكسوتهم.



الفصل
09

رابعاً: الإسهام في تقليل الأضرار المترتبة على الحكم ببراءة المتهم؛ فمهما يكن، فإن الحرية لا تقدر بثمن، وأن الأضرار التي قد تترتب من جراء سلب الحرية عظيمة، وقد تؤدي إلى حصول المتهم على حكم قضائي بالبراءة لاحقاً على مبالغ طائلة كتعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية التي تسببت له نتيجة حبسه احتياطياً وحصوله على حكم بالبراءة.



الفصل
09

خامساً: يعتبر إجراء الوضع تحت المراقبة الإلكترونية معلق على قبول المتهم له أو رفضه؛ فكل أمر بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية يكون مرتبط بطلب المتهم نفسه.





الفصل 09

وتتلخص فكرة منظومة المراقبة الإلكترونية، في أن "المحكوم عليهم في قضايا محددة تتركب أساور إلكترونية للمراقبة عليهم وهي بمثابة جهاز إرسال إلكتروني مدمج طوال فترة الوضع تحت المراقبة، ويكون الجهاز قادرا على إرسال بيانات صحيحة ودقيقة إلى الجهات المختصة بالمراقبة.



الفصل
09

وينفذ عن طريق وسائل إلكترونية تسمح بالمراقبة عن بعد وبوجود غرفة عمليات خاصة بهذه المراقبة التقنية داخل وزارة الداخلية والقيادات العامة للشرطة بالدولة تعمل على إرسال كل المعلومات إلى الجهات المعنية بصورة سلسلة وسهلة وموثوقة".



الفصل
09

يجب أن تتوافر في الوسيلة الإلكترونية التي يتم اعتمادها في ضبط المراقبة الإلكترونية المواصفات الآتية:

1. ألا تسبب ضرراً صحياً على الشخص الخاضع للمراقبة.
2. أن تكون الوسيلة الإلكترونية وأجهزة الإرسال المرتبطة بها قانونية.
3. ألا تشكل عائقاً للشخص الخاضع للمراقبة في ممارسة عمله أو نشاطه الحرفي أو متابعة تعليمه أو تدريبه المهني أو تلقيه المعالجة الطبية بحسب الأحوال، ما لم ينص القرار الصادر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة على خلاف ذلك.



الفصل
09

يتبع ...

4. ضمان الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة.
5. ضمان سرية البيانات والمعلومات يجب أن تتوافر في الوسيلة الإلكترونية.



مهام القائمون بأعمال المراقبة



1. تنفيذ الأوامر الصادرة من النيابة العامة أو المحكمة المختصة فيما يتعلق بالمراقبة الإلكترونية أو قيودها أو تعديل نطاقها أو قيودها أو إلغائها وفقاً للضوابط الصادرة منها.
2. تأمين جميع الوسائل والأجهزة اللازمة لتنفيذ المراقبة الإلكترونية والتأكد من توافرها.
3. تحديد وسائل المراقبة الإلكترونية ووضعها للخاضع وفقاً للأمر الصادر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال.
4. القيام بالزيارات الميدانية المفاجئة للتأكد من التزام الخاضع للمراقبة بالقيود المفروضة بحقه.
5. التنسيق مع النيابة العامة المختصة فيما يتعلق بإجراءات تنفيذ المراقبة الإلكترونية، وترفع إليها تقارير دورية بذلك متضمنة بيان حسن سيرته وسلوكه وامثاله لقواعد المراقبة الإلكترونية.



6. إعداد التقارير الاجتماعية والنفسية عن الخاضع للمراقبة للوقوف على أية مشكلات وحلها بهدف الإصلاح والدمج المجتمعي.
7. إشراك الخاضع للمراقبة في دورات تدريبية وتثقيفية وتطبيقية منهجية لتعزيز عملية المراقبة الإلكترونية.
8. تعزيز الشراكات المجتمعية مع الجهات ذات الصلة من أجل تحقيق أهداف المراقبة الإلكترونية.
9. التحقق من الوضع العائلي والمعيشي والاجتماعي للخاضع للمراقبة من خلال تحقيق أولي يقوم به القائمون على أعمال المراقبة بما يضمن توافق أمر الخضوع مع الحالة الشخصية والاجتماعية لكل خاضع للمراقبة.





الفصل
09

التزامات الخاضع للمراقبة الإلكترونية



الفصل
09

1. أن يلتزم بحمل وسيلة المراقبة الإلكترونية طوال فترة الوضع تحت المراقبة.
2. أن يبلغ النيابة العامة المختصة بكل تغيير يطرأ على وظيفته أو محل إقامته.
3. أن يبلغ النيابة العامة المختصة عند رغبته في الانتقال عن محل إقامته المعين له.



4. عدم مخالفة نطاق المراقبة أو أية قيود تفرض عليه من النيابة العامة أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال.
5. الخضوع للمتابعة والزيارة من قبل القائمين على أعمال المراقبة الإلكترونية.
6. المحافظة على وسيلة المراقبة الإلكترونية دون العبث بها أو تعريضها للتلف أو التعطيل.



نظام التسجيل الصوتي



التسجيل الصوتي يمكن أن يكون جزءًا مهمًا من الأدلة في الإثبات القانوني وكذلك في العقوبات البديلة في العديد من القضايا، ولكن تكون قوة هذا الإثبات تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك القوانين المحلية والأنظمة القضائية المعمول بها في البلد المعني.



1. **القانونية والشرعية:** يجب أن يتم التسجيل الصوتي وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها في البلد المعني. في بعض الأماكن، يكون من الضروري الحصول على موافقة من جميع الأطراف المشاركة قبل التسجيل، في حين يمكن أن تكون هذه العملية غير ضرورية في الأماكن الأخرى.
2. **الخصوصية والسرية:** يجب أن يتم التسجيل بمراعاة خصوصية وسرية الأفراد المشاركين، ولا يسمح بتسجيل المحادثات دون علم الأطراف المعنية في العديد من القوانين.
3. **التلاعب والتعديل:** يجب أن يتم التحقق من أن التسجيل الصوتي لم يتم تعديله أو تلاعبه بأي شكل من الأشكال، ويمكن أن تكون هناك تقنيات متقدمة للتحقق من صحة التسجيل.



الفصل
09

- 1. قوة الإثبات:** يتم قيمة التسجيل الصوتي بناءً على عدة عوامل، بما في ذلك مصداقية الأطراف المتحدثة، ومدى وضوح المحتوى المسجل، وتوافق الأصوات المسجلة مع الأطراف المعنية.
- 2. توثيق السياق:** قد يكون من الضروري توثيق السياق الذي تم فيه التسجيل الصوتي، مثل تاريخ ومكان وظروف المحادثة، لضمان فهم القاضي للظروف المحيطة بالتسجيل.



نظام التصوير في الإثبات والعقوبات البديلة



- اعترف الفقه والقضاء بحق الفرد على صورته وعدم جواز الاعتداء عليها أو نقلها أو التقاطها أو التقاط أو نقل صورة لأمر يخصه أو لحياته الشخصية، أو استغلالها من دون إذنه، والحق في الصورة هو حق ثابت للشخص ولا يجوز لأي كان أن يقوم بالتقاط صورة لأي شخص من دون أخذ موافقته أو الحصول على إذنه الخاص، ولا يشترط أن تكون الموافقة كتابية بل يكفي أن تكون شفوية أو بشهادة الشهود؛ وقضت إحدى المحاكم الفرنسية بأن "التقاط صور لشخص معين من دون الحصول على إذنه في فندقه الخاص يعد مساساً بحرمة حياته الخاصة".



ذهب جانب من الفقه إلى اعتبار الدق على الصورة حقاً مستقلاً عن الدق في الخصوصية؛ حيث رأى هذا الجانب أن الشخص له حق على صورته وعدم التقاطها حتى خلال ممارسته لحياته العامة وليس حياته الخاصة، وهذا الرأي على وجهته إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات في أن الدق على الصورة هو من الحقوق اللصيقة بالشخصية وهو جزء من حق الخصوصية.



ويرى جانب آخر من الفقه أنه هذا الرأي قد جانب الصواب فالحق على الصورة جزء من حق الخصوصية لأن حق الخصوصية لا يعني المساحة المغلقة التي يبتعد فيها الشخص عن أنظار بل المساحة المعنوية أو التدخل في شؤونه الخاصة والتقاط الصور يعد من هذا القبيل.



- وبالتالي وحتى يعتد بالصورة سواء في الإثبات او باستخدامها في العقوبات البديلة فلا بد من توافر جملة من الشروط أهمها:
- أن تكون بعلم الشخص.
 - أن تكون مأخوذة بطريقة قانونية.
 - أن لا تؤثر على سلامته الشخصية والمهنية وحياته عموماً.



ختاماً اسمحوا لي أن أشكركم على حسن استماعكم، وأن أشير إلى الموضوعات التي تناولناها في هذه المحاضرة وهي على النحو الآتي:

- **المراقبة كبديل عن الحبس الاحتياطي.**
- **التسجيل الصوتي.**
- **التقاط الصورة**



شكرا لكم

